المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/09/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يستنكرون سياسة الكيل بمكيالين التي ينهجها رئيس الحكومة

10.813 14

استنكر المضربون عن الطعام ،ضحايا القمع السياسي بالمغرب، منذ 16/09/2014 أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ، والمعتصمون منذ 01/09/2014 بشدة، اللامبالاة وسياسة التماطل والتسويف التي تنهجها حكومة بن كيران حول ملفاتهم الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة .

وجاء في بلاغ توصلنا بنسخة منه أن تصرف الحكومة مساس خطير لما جاءت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي من توصيات، المتوج بتقديمه لأعلى سلطة سياسية في البلاد ، بدليل أن رئيس الحكومة تملص كذلك حتى من البلاغات الصادرة عن الوزير الأول عباس الفاسي الأول بتاريخ 15/01/2010 والبلاغ الثاني المؤرخ ب 15/04/2010 اللذين أشار فيهما الوزير الأول لضرورة تنفيذ وتفعيل كل التوصيات الصادرة عن هيئة المصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي، وذلك من أجل صيانة كرامة ضحايا القمع السياسي وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش. كما دعا الجميع من حكومة ومسؤولين للانخراط في تنفيذ كل التوصيات بما فيها المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية.

وأعلن المضربون لرئيس الحكومة ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مواصلتهم الإضراب عن الطعام إلى حدود تلبية مطالبهم المشروعة، والمتعلقة بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لكل من صدقي رفيق وأحمو الشريف والتسوية الإدارية والمالية لمصطفى ندير.

اليازمي يدخل بـ«الخيط الأبيض» بين الداخلية والحقوقيين

14/3/19

مع اقتراب موعد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المزمع عقده بمراكش أواخر شهر دجنبر، تجري مفاوضات لنزع فتيل التوتر بين الداخلية والجمعيات الحقوقية، على خلفية التصريحات التي أطلقها وزير الداخلية محمد حصاد، والتي يتهم فيها جمعيات حقوقية، دون ذكرها بالاسم، بإضعاف القوات الأمنية، وخدمة أجندة خارجية بإعداد ملفات وتقارير مغلوطة لدفع الجهات المعادية للمغرب إلى اتخاذ قرارات ضده، مقابل التوصل بأموال خارجية. مصدر من الائتلاف الحقوقي كشف أن قادة الحركة الحقوقية اقترحوا على إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مخرجا من شأنه أن يشجع على الانخراط الكامل للجمعيات الحقوقية في المنتدى، حيث اقترح على اليازمي لعب دور «الخيط الأبيض» بين الجمعيات الحقوقية ووزير الداخلية، محمد حصاد، وعقد لقاء بينهما يشرف عليه المجلس الوطني يكون فرصة لحصاد لتفسير مواقفه، والتراجع عن تصريحاته السابقة، في ما يشبه «اعتذار» للحركة الحقوقية

فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة تتهم المجلس الدستوري بخرق الدستور

حسناء العجل
في الاثنين 22 سبتمبر 2014 الساعة 11:31

فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة تتهم المجلس الدستوري بخرق الدستور
اتهمت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، المجلس الدستوري، "بأنه خرق مبدأ المناصفة، بعدما قرر سحب كل إشارة لمعيار المناصفة في تعيين أعضاء المحكمة، واصفة القرار بالتمييزي السلبي، مؤكدة أن القرار هو مؤشر على أن المغرب يتراجع عن الإنجازات الديمقراطية في مجال الحقوق الإنسانية للنساء".

وأوضحت الفيدرالية أن خطورة هذا القرار تأتي بكونه نهائي لا يحتمل المراجعة، مشيرة الى تناقضه التام مع الدستور المغربي لعام 2011، ومع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة".

وأشار البيلاغ الذي توصل موقع "فبراير.كوم" بنسخة منه، "إن هذا الخرق من قبل المجلس الدستوري المغربي يمثل مشكلة عويصة لكل المجتمع المغربي ومؤسساته ومحافله السياسية، حيث سبق للمجلس أن أقر في عام 2011 بالقائمة التكميلية غير المتجانسة بين النساء و الشباب، والتي تم اتخاذها في انحراف عن المعايير الدولية ودون أي شرعية الدستورية".

وأكدت الفيدرالية أن المغرب صادق على اتفاقية سيداو لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1993 مع بعض التحفظات، وقد تخلى نهائيا عن هذه التحفظات في عام 2008 و2011 تم الإعلان مجددا عن هذا التخلي ، والتوقيع على البروتوكول الاختياري المرتبط بهذه الاتفاقية، وهذا يبين أن هذه المؤسسة تجهل القوانين الوطنية والدولية الأساسية".

واستنكرت الفدرالية قرار المجلس الدستوري، داعية جميع القوى السياسية والمؤسسات المغربية "البرلمان، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لـ"الرد على هذه التطورات المناوئة للمساواة والحقوق الإنسانية للنساء في المغرب".

http://www.febrayer.com/%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A_a56393.html

النموذج المغربي للعدالة الانتقالية "يفرض نفسه كمرجع على المستويين العربي والاسلامي" (خبير دولي)

شاركأضف تعليق (0)h45و.م.ع 10 22.09.2014

– أجرى الحوار عبد الله شهبون – جنيف 22 شتنبر 2014 /ومع/ اعتبر الخبير الدولي نزار عبد القادر أن النموذج المغربي للعدالة الانتقالية وحماية الحقوق الإنسانية "يفرض نفسه كمرجع لا جدال فيه على المستويين العربي والإسلامي"، مدفوعا بإرادة سياسية واضحة. واستخرج المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان حصيلة إيجابية بالتأكيد، ولكن أيضا نقدية "للتجربة الأكثر طلبا في منطقة تشهد إعادة تشكيل كلية في مرحلة ما بعد الربيع العربي". وأبرز السيد عبد القادر، في حوار خص به وكالة المغرب العربي للأنباء على هامش أشغال الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن "هذه تجربة رائدة تستحق الدراسة بشكل كلي والتعريف بها على نطاق واسع". وأضاف أنه لم يكن عبثا أن يستمد عدد كبير من بلدان المنطقة أفضل ما في هذا المسلسل الانتقالي، بما فيها بلدان تونس، واليمن والسودان ولبنان التي تستفيد من برامج مساعدة تقنية يوفرها المعهد السويسري. وتتواجد هذه المؤسسة المرموقة منذ فترة قصيرة في المملكة، حيث تنشط من أجل تعزيز قدرات البرلمانيين وكذا فاعلي المجتمع المدني بهدف تطوير أداء الوسطين التشريعي والجمعوي بغية تدبير ومتابعة أمثل للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وتبنيها كقضية في هذين الوسطين. وقال المدير التنفيذي لمعهد جنيف "لمسنا لدى الحكومة **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** وحتى لدى المجتمع المدني رغبة مشتركة في التقدم بالاستفادة من مناخ الانفتاح الذي يشجعه الدستور الجديد". ويتجسد هذا التوجه بشكل واضح، حسب الخبير، عبر الصرح المؤسساتي المتين الذي أضحت تتوفر عليه البلاد في السنوات الأخيرة. وأشار، في هذا الصدد، إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، دون إغفال بروز المنظمات غير الحكومية وفاعلين مؤثرين في الدفاع عن حقوق الإنسان. ومما يبعث على الارتياح أيضا أن المؤسسة التشريعية تولي اهتماما متزايدا للقضايا التي تشغل بال مجموعة حقوق الإنسان، بما فيها التقارير المرفوعة للهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الفحص الدوري الكوني. ويرى السيد عبد القادر أنه ما يهم أكثر هو ترجمة توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة الإنصاف والمصالحة إلى واقع، بما في ذلك التوقيع على بعض البروتوكولات الاختيارية حول حق الأفراد في التقاضي أمام الآليات الدولية، وملاءمة جزء من التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة. وحول ما إذا كانت بلدان المنطقة تسير نحو نموذج خاص بها، اعتبر الخبير الدولي أنه لا توجد وصفة سحرية في مجال العدالة الانتقالية. وأوضح أن "الوضع يختلف من بلد لآخر، بالنظر للفوارق القائمة بين الأنظمة الحكومية والانتهاكات المرتكبة والدينامية الاجتماعية"، معتبرا أنه من الأهمية بما كان الانكباب على خمس تجارب على الأقل عبر العالم. وذكر السيد عبد القادر أن المغرب، كبلد مؤسس وعضو في مجلس حقوق الإنسان، قام بدور أساسي، إلى جانب سويسرا والأرجنتين، في بروز الجيل الجديد من المقررين الخاصين، بمن فيهم المقرر المكلف بالعدالة الانتقالية، مشيدا بانخراط المملكة في مختلف الأدوات التابعة للمنظمة. ويعد معهد جنيف لحقوق الإنسان، الذي تأسس سنة 2004، منظمة غير حكومية تنشط، بالأساس، في مجال التحسيس ونشر الوعي الجماعي إزاء حقوق الإنسان. ويتجه المعهد نحو المجموعات الأكثر هشاشة للحث على إدماج مبادئ الاحترام والمساواة والكرامة على جميع المستويات في الخدمة العمومية. كما ينظم المعهد ندوات ودورات تكوينية وطنية ودولية في مجال التربية على حقوق الإنسان.

http://www.menara.ma/ar/2014/09/22/1369490-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87-%D9%83%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A.html

بالصور : 300 مليون سنتيم لتمويل مهرجان 'البولفار' للتشرميل الموسيقي و جوانات الحشيش بالعلالي..هادا هو الرأسمال غير المادي

زنقة 20 . البيضاء

انطلق قبل يومين مهرجان "البولفار" بالدارالبيضاء، في نسخته الخامسةعشر.

و بغض النظر عن المضمون الموسيقي الدي لا نختلف حول أهميته، فان ما رافق تنظيم المهرجان، يُظهر بجلاء ما أصبح يؤول اليه هدا المهرجان بالدات، انتشار للحشيش في كل بقاع "لاباطوار" و مظاهر جنسية غير معهودة، حيث الانفراد بالفتيات بين ظهراني جدران "لاباطوار"، مما جعل عدد ممن زار المهرجان في أول يومين له، يمتعض لما أصبح تؤول اليه دورات المهرجان الدي كان الشباب ينتظر منه النهوظ بالفن الشبابي والرقي بالابداع خاصة أن ملايين السنتيمات تدهب لهدا المهرجان من المال العام لكل من وزارة الثقافة و **المجلس الوطني لحقوق الانسان** و مجلس الجالية وعدد من المؤسسات العمومية، لا الاسهام في نشر تناول المخدرات بكل أنواعها و نشر الممارسات الجنسية على مرأى الجمهور.

و تداول نشطاء الفيسبوك تعليقات ضد ما أسموه "التمييع الموسيقي" فيما سمى أخرون الدورةالحالية بـ"دورة التشرميل الموسيقي" و "جوانات الحشيش"، معتبرين اياه "رأسمال غير مادي للمغرب".

http://rue20.com/m/nitem/36009

المضربون عن الطعام أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط يستنكرون سياسة الكيل بمكيالين التي ينهجها رئيس الحكومة

الاتحاد الاشتراكينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 22 - 09 - 2014

استنكر المضربون عن الطعام ،ضحايا القمع السياسي بالمغرب، منذ 16/09/2014 أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ، والمعتصمون منذ 01/09/2014 بشدة، اللامبالاة وسياسة التماطل والتسويف التي تنهجها حكومة بن كيران حول ملفاتهم الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة .

وجاء في بلاغ توصلنا بنسخة منه أن تصرف الحكومة مساس خطير لما جاءت به هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي من توصيات، المتوج بتقديمه لأعلى سلطة سياسية في البلاد ، بدليل أن رئيس الحكومة تملص كذلك حتى من البلاغات الصادرة عن الوزير الأول عباس الفاسي الأول بتاريخ 15/01/2010 والبلاغ الثاني المؤرخ ب 15/04/2010 اللذين أشار فيهما الوزير الأول لضرورة تنفيذ وتفعيل كل التوصيات الصادرة عن هيئة المصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي، وذلك من أجل صيانة كرامة ضحايا القمع السياسي وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش. كما دعا الجميع من حكومة ومسؤولين للانخراط في تنفيذ كل التوصيات بما فيها المتعلقة بالتسوية الإدارية والمالية.

وأعلن المضربون لرئيس الحكومة ولرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مواصلتهم الإضراب عن الطعام إلى حدود تلبية مطالبهم المشروعة، والمتعلقة بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لكل من صدقي رفيق وأحمو الشريف والتسوية الإدارية والمالية لمصطفى نذير.

http://shababunity.net/show.php?id=1869327

حقوقيون بالعيون و طانطان يلتقون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

أضيف في 22 شتنبر 2014 الساعة 06 : 03

صحراء نيوز – طانطان

بطلب من ممثلي الشبكة الاوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ، التي تزور منطقة الصحراء في إطار جولة توثيق اوضاع حقوق الإنسان بالمنطقة ، التقى المكتب الجهوي للجمعية ومكاتب فرعي كل من العيون وطانطان ما بين 17و19 شتنبر 2014 بممثلين عن الشبكة هذه اللقاءات التي اتسمت بأجواء ايجابية وبناءة ، عرض أعضاء المكتب الجهوي للجمعية وفرعي كل من العيون وطانطان مجمل أوضاع حقوق الإنسان التي تشهدها المنطقة على مستوى الحقوق السياسية المدنية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية وكافة الانتهاكات التي تطال وضعية حقوق الإنسان والمضايقات التي يتعرض لها النشطاء الحقوقيون .

وتطرق المكتب الجهوي للجمعية بشكل خاص لحالات التعذيب وسوء المعاملة والممارسات الحاطة بالكرامة التي رصدتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمنطقة الصحراء المرتبطة بالاعتقال التعسفي ووضعية السجون و اوضاع المعتقلين السياسيين الصحراويين وعلى رأسهم وضعية الرفيق يحيا اعزة عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع طانطان المحكوم ب 15 سنة سجنا نافذة على خلفية احداث مدينة طانطان فبراير 2008 ,ووضعية عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع آسا عبد الخالق المرخي المعتقل بسجن أيت ملول في إطار الاعتقال الاحتياطي على خلفية الأحداث المؤلمة والتي عرفتها مدينة آسا والزاك وكلميم والتي نتج عنها المس بالحق في الحياة ومقتل الشاب رشيد الشين والذي اعلن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بخصوص ملفه إن القوات العمومية هي من تسببت في مقتله دون ان يتم فتح أي تحقيق في الموضوع إعمالا لمبدأ الكشف عن الحقيقة والمسائلة وعدم الإفلات من العقاب .

كما سلم المكتب الجهوي لممثلي الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان:

- تقرير مفصلا ودقيق حول حالات التعذيب وسوء المعاملة والممارسات الحاطة بالكرامة التي رصدتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمنطقة الصحراء.
- تقرير مفصل حول وضعية السجون بالمنطقة مع لائحة لحالات الوفيات التي عرفتها السجون.
- لائحة للمعتقلين السياسيين الصحراويين بالمنطقة.
- نسخة من التقرير المنجز حول أحداث أسا /الزاك وكلميم والناتجة بالأساس عن تفكيك القوات العمومية بالقوة لمخيم تيزمي ومانتج عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مست الحق بالحياة حالة مقتل الشاب: رشيد الشين.
- نسج من الشكايات المقدمة من طرف ضحايا التعنيف وسواء المعاملة للنيابة العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان .

كما ثمن أعضاء المكتب الجهوي وأعضاء فرعي كل من العيون وطانطان روح التعاون البناء والإيجابي التي تطبع العلاقة بين الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان وفروع الجمعية بالجهة بإعتبار الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عضوا بالشبكة خدمة لقضايا حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها ووفق مرجعية المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

http://sahranews.com/news10338.html

كلمة السيد الرئيس الأول في افتتاح اللقاء التواصلي بين القضاء و الصحافة

أخبارنا–محمد الهروالي

شهد بيت الصحافة بطنجة لقاءا تواصليا حافلا نظمته محكمة النقض بتاطير من مجموعة من الممارسين المتميزين مثل الإعلامي المختار الغزيوي والمناضل الحقوقي رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** الأستاذ محمد الصبار و المناضل الصحافي النقابي رئيس النقابة الوطنية الأستاذ عبد الله البقالي و القاضي مسئول المكتب الفني و التواصل بمحكمة النقض الدكتور محمد الخضراوي

و قد تميز هذا اللقاء الذي نظم تحت شعار القضاء و الإعلام ضمير حكامة و مواطنة بصراحة و نقد ذاتي و طرح لإشكالات المجال الإعلامي و التعبير بهدف توعية العاملين في هذا المجال بمالهم و ما عليهم في افق تطوير المجال حتى يواكب التطور الحقوقي الكبير الذي يعرفه المغرب و حتى يزول اللبس بين القضاء و الإعلام وهو ما عبر عنه الدكتور الخضراوي بالقول و بكل صراحة أن لمل مجال أخطاءه فكما يخطئ المحامي أو المهندس قد يخطئ الصحافي أو القاضي و إليكم الكلمة الافتتاحية للسيد رئيس محكمة النقض في انتظار موافاتكم بالتغطية الشاملة لهذا اللقاء بعد انتهاء إشغاله

http://akhbarena.com/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%82/

اليزمي: لدينا 800 طبيب شغل فقط ل20 ألف مقاولة في المغرب

مريم بوتوراوت
الاثنين2014-09-2212:00

في الذكرى العاشرة لدخول مدونة الشغل حيز التطبيق ، قال إدريس اليزمي، رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن المغرب يعرف خصاصا كبيرا في أعداد أطباء الشغل.
اليزمي، الذي كان يتحدث خلال الجلسة الافتتاحية للمناظرة الوطنية حول ''مدونة الشغل 2004-2014 :بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق''، صباح اليوم بالرباط، دق ناقوس الخطر حول النقص الذي تعرفه المملكة في مجال الصحة والسلامة في الشغل، وذلك بسبب النقص الكبير في عدد أطباء الشغل والمهندسين المتخصصين في المجال. فحسب اليزمي، لا يتوفر المغرب إلا على 800 طبيب شغل، منهم 13 طبيبا ''مفتش شغل''، و37 مفتشا مهندسا مكلفا بالصحة والسلامة، يغطون نسيجا اقتصاديا يضم ما يقارب 20 ألف مقاولة.
إلى ذلك، أكد نفس المتحدث أن عدم تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، أو محدوية مقتضياتها، ''يقف عائقا لإعمال الكثير من الحقوق التي جاءت بها المدونة،'' متطرقا في سياق حديثه إلى ''مظاهر الهشاشة'' في ميدان الشغل في المملكة، كالعمل المؤقت وقطاع المناولة، وهو القطاع الذي يكرس، حسب نفس المتحدث ''أوضاعا تشكل في العديد من الحالات مصدرا للاحتقان والاحتجاجات التي غالبا ما تواكبها انتهاكات''، يقول اليزمي.
هذا وجدد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مطالبه للحكومة ب''مضاعفة الجهود لانضمام المغرب للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعالم الشغل''، مركزا على مجموعة من الاتفاقيات منها، الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحريات النقابية، والاتفاقية المتعلقة بالعمال المنزليين، إلى جانب الاتفاقية 141 لمنظمات العمال القرويين، علاوة على الاتفاقية 103 لحماية الأمومة.
اليزمي، دعا أيضا إلى بذل جهود أكبر لإدماج ثقافة حقوق الإنسان في العلاقات الشغلية في المملكة، مع إعداد الظروف والأدوات التي تمكن ترسيخ هذه الثقافة لدى العمال والمقاولات والمنظمات النقابية والمهنية على حد سواء.

http://www.alyaoum24.com/215053.html

"إدريس اليزمي": خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر عبر النهوض بروح المقاولة !

مراكش: **قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي**، مساء الجمعة بمراكش، إن خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة.

وأضاف اليزمي، خلال لقاء نظمه مركز المسيرين الشباب- فرع مراكش حول موضوع "المقاولة بالمغرب.. حق أم امتياز"، أن روح المقاولة تعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للمغرب، كما أن النهوض بروح المقاولة يعد محركا للنمو ولخلق فرص الشغل.

وأشار إلى أن الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي، داعيا إلى وضع الآليات التي من شأنها تفعيل هذا الحق وأجرأته.

http://www.hadatcom.com/index.php/divers/283-2014-09-21-12-55-03

ادريس اليزمي: إشراك الأجانب المقيمين بالمغرب في الانتخابات أمر إيجابي

أكادير اليوم
الأحد, سبتمبر 21, 2014 22:28

أكد **ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الخميس الماضي ، على إيجابية إشراك الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية في الانتخابات المقبلة. جاء ذلك خلال مشاركته في ندوة حول ''الإصلاحات الانتخابية بالمغرب: تجارب مقارنة'' من تنظيم المعهد الديمقراطي الوطني.

http://agadiralyaom.com/?p=8961

اليزمي: خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر عبر النهوض بروح المقاولة

أخبار 24 – متابعة

قال **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي**، الجمعة بمراكش، إن خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة.

وأضاف اليزمي، خلال لقاء نظمه مركز المسيرين الشباب– فرع مراكش حول موضوع ''المقاولة بالمغرب.. حق أم امتياز''، أن روح المقاولة تعتبر ضرورة حيوية بالنسبة للمغرب، كما أن النهوض بروح المقاولة يعد محركا للنمو ولخلق فرص الشغل.

وأشار إلى أن الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي، داعيا إلى وضع الآليات التي من شأنها تفعيل هذا الحق وأجرأته.

من جانبه، أبرز ممثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السيد كمال الدين فاهر أن الدولة وضعت عددا من الآليات الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، من بينها برامج ''رواج'' و''مقاولاتي'' و''مساندة''، مسجلا أن النتائج المحصل عليها لم تكن في مستوى الانتظارات.

وأبرزت باقي المداخلات أن الحق في المقاولة بدأ يكتسي أهمية داخل المجتمع، كما دعوا إلى وضع قوانين تنظيمية تحدد بشكل واضح التزامات الدولة اتجاه المقاولين، فضلا عن القانون الأساسي وحقوق والتزامات هؤلاء.

وأكدوا، في ذات السياق، على ضرورة بذل مزيد من الجهود للنهوض بالتربية على روح المقاولة وإزالة الحواجز التي تحول دون الولوج إلى عالم المقاولة والتي من بينها مشكلي الوعاء العقاري والولوج إلى التمويل.

وشارك في هذا اللقاء ممثلون بالخصوص، عن الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومركز المسيرين الشباب المغرب.

وتناول المشاركون عددا من المواضيع تتعلق ب''تأثير المقاولة على الفرد والمجتمع'' و''وضع المقاول بالمغرب'' و''هل المقاولة حق أساسي لجميع الأفراد وكيفية ضمانه '' و''هل يترتب عن الحق في المقاولة التزامات'' و''هل المقاولة امتياز مقتصر على شريحة من الساكنة''.

يشار إلى أن مركز المسيرين الشباب، الذي تأسس سنة 2001 بالمغرب، يضم رؤساء مقاولات ومسيرين وأطر تجمعهم قناعة راسخة تتجلى في ضرورة أن يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان. ويتواجد هذا المركز بتسع دول وهي المغرب والجزائر والبنين والكاميرون وموريتانيا وموناكو والكيبيك وجمهورية التشيك وتونس.

ويسعى المركز إلى مواكبة الشباب المسيرين الطامحين إلى تحسين أدائهم والرفع من مردودية مقاولاتهم سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، وتشجيع روح المقاولة وتوحيد الكفاءات سواء في القطاع العام أو الخاص.

http://www.akhbar24.ma/index.php/2013-05-06-16-42-40/item/10239-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9

اللجنة العلمية تضع 5 مفاتيح لكسب رهان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان (يمينا) **وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان (يمينا) وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

من المتوقع أن تشرع الدول الراغبة في المشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي تحتضنه مراكش نهاية نونبر 2014 في تسجيل طلباتها خلال الأسبوع القادم، إذ من المنتظر أن يشارك 10 آلاف حقوقي من مختلف القارات، يمثلون المنظمات والهيئات والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، سواء تلك التابعة للأمم المتحدة أو للحكومات أو المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، انعقد يوم السبت 20 شتنبر الجاري اللقاء الثاني للجنة العلمية الدولية المكلفة بتنظيم المنتدى العالمي أدبيا ولوجستيكيا، وذلك لوضع الخطوط العريضة للشكل الذي سيكون عليه هذا المنتدى الهام، حيث جرى الاتفاق على تنظيم:

1: منتديات موضوعاتية يصل عددها إلى 35 منتدى لمناقشة موضوعات تتصل كلها بحقوق الانسان، وعلى الخصوص حركية المجتمعات المدنية ووضعية التشريعات والقوانين الحقوقية عبر العالم، ودور الدول والحكومات في تدبير الملفات الحقوقية.

2: توزيع فضاءات المنتدى لتشمل الأنشطة المدبرة ذاتيا، وذلك بتمكين الجمعيات والشبكات المدنية من مزاولة أنشطتها الذاتية، سواء أكانت عروضا أو ندوات أو ورشات أو لقاءات مفتوحة.

3: إتاحة فضاءات للتكوين أمام الشبكات والمنظمات الدولية لنقل خبرتها في المجال الحقوقي وتمكين المهتمين من الآليات الضرورية للتلقي والتواصل الحقوقي.

4: تمكين الجمعيات والمنظمات من إقامة أنشطتها الذاتية، سواء أكانت جموعا لهياكلها التنظيمية أو مؤتمرات أو جموعا عامة.

5: استضافة وجوه عالمية في المجال الحقوقي، عبر تنظيم ندوات أو عروض أو لقاءات مفتوحة. حيث تم توجيه الدعوة لـ 50 شخصية لها حضور دولي قوي على مستوى حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن سكريتارية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان كانت قد أعلنت خلال حفل اختتام فعاليات المنتدى في دجنبر 2013 ببرازيليا (البرازيل)، عن تنظيم الدورة الثانية بالمغرب، تقديرا لنجاعة الإصلاحات التي انخرط فيها والمكتسبات التي حققها في مجال حقوق الإنسان.

وكان المغرب قد شارك في منتدى برازيليا بوفد هام ضم ممثلين عن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئات من المجتمع المدني وبرلمانيين ونقابيين وإعلاميين.

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/13248-5

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخل على الخط في موضوع الحق في المقاولة ويوصي بوضع آليات لتفعيلها وأجرأتها

كتب في : 20 سبتمبر,2014

حراك . خاص :

ادريس–اليزميلأول مرة يدلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدلوه في موضوع صعب ومحرج بالنسبة للحكومة والمجالس التابعة لها ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. الأمر يتعلق بحرية المقاولة، التي اعتبرها رئيس المجلس إدريس اليزمي خلال لقاء نظمه مركز المسيرين الشباب– فرع مراكش حول موضوع "المقاولة بالمغرب.. حق أم امتياز"، ضرورة حيوية، مضيفا أن النهوض بروح المقاولة يعد محركا للنمو ولخلق فرص الشغل.

وأضاف اليزمي أن خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة.مشيرا إلى خلق الثروة ومناصب الشغل بالمغرب يمر بالضرورة عبر النهوض بروح المقاولة والمبادرة الخاصة، وأن الدستور الجديد نص على حرية المقاولة كحق أساسي، داعيا إلى وضع الآليات التي من شأنها تفعيل هذا الحق وأجرأته.

يبدو أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشتغل باستقلال تام عن مؤسسة الحكومة، خصوصا إذا علمنا أن مراكزه الجهوية أصبحت تثير الكثير من الحرج للحكومة، خصوصا فيما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان وقضايا مختلفة من مثل الحق في التشغيل والصحة والعدالة..إلخ

يشار إلى أن مركز المسيرين الشباب، الذي تأسس سنة 2001 بالمغرب، يضم رؤساء مقاولات ومسيرين وأطر تجمعهم قناعة راسخة تتجلى في ضرورة أن يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان.

ويتواجد هذا المركز بتسع دول وهي المغرب والجزائر والبنين والكاميرون وموريتانيا وموناكو والكيبيك وجمهورية التشيك وتونس.

ويسعى المركز إلى مواكبة الشباب المسيرين الطامحين إلى تحسين أدائهم والرفع من مردودية مقاولاتهم سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، وتشجيع روح المقاولة وتوحيد الكفاءات سواء في القطاع العام أو الخاص.

http://hyrak.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7/

صهر الكوميدي حسن الفد أول ضحايا خريجي برنامج «أخطر المجرمين»

فلاش بريس – فلاش بريسالأحد 21 سبتمبر 2014 14:08

اعترف المتهم بقتل صهر الكوميدي حسن الفد، أنه استلهم جريمته مما شاهده في إحدى حلقات برنامج «أخطر المجرمين» الذي تبثه القناة الثانية، وأنه كان ينوي تنفيذ خمس جرائم قتل أخرى على الأقل كانت كلها مستوحاة من البرنامج المذكور.

وكان العديد من المواطنين منذ سنة خلت قد وقعوا على عريضة على موقع «أفاز» الدولي طالبوا فيها بـ «وقف بث برنامج أخطر المجرمين» الذي تقدمه القناة الثانية وبرنامج «مسرح الجريمة» على قناة ميدي 1 تي في، حتى لا تنشأ حالة التطبيع مع الجريمة، وتقديم المجرمين كأبطال مما يؤدي إلى تنمية ثقافة الجريمة والتطبيع معها».

أما المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد وجه رسالة إلى الهيأة العليا للسمعي البصري وإلى رئيس القطب العمومي اعتبر فيها البرنامجين «متاجرة رخيصة بمآسي المحكومين وأسرهم».

ومنذ سنتين اعترف مجرم اغتال إحدى الأجنبيات بمدينة أكادير أنه استعان بمشاهد من برنامج «أخطر المجرمين»، من أجل تنفيذ عملية الاغتيال التي اهتزت لها عاصمة سوس، مما دفع برلمانيين إلى طرح أسئلة شفوية حول المخاطر التي يشكلها ذلك البرنامج، لكن وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة اكتفى بالرد على أنه سيعمل على الدعوة إلى «مراجعة الإطار المنظم لعرض هذا النوع من البرامج حتى لا تنشأ حالة التطبيع مع الجريمة».

لكن الفريق البرلماني الذي طرح السؤال الشفوي دعا إلى حذف برنامج «أخطر المجرمين» وإلغائه من الشبكة البرامجية التلفزيونية، لكونه يقدم «المجرمين أبطالا وشخصيات كاريزمية، وهو ما يخلف تداعيات خطيرة جدا على المراهقين والشباب الذين أصبحوا يحاولون تقليد ما يشاهدونه على الشاشة».

وكانت إدارة الأمن الوطني قد منعت أطرها من المشاركة في البرنامج المذكور إثر الجدل الذي صاحبه داخل الجمعيات الحقوقية أو في المؤسسة التشريعية.

http://www.flashpresse.ma/akhbar/9862/%D8%B5%D9%87%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%C2%AB%D8%A3%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%86%C2%BB.html

Fin du moratoire sur les expulsions des migrants irréguliers

Les autorités marocaines semblent avoir mis fin au moratoire sur les expulsions de migrants irréguliers. Elles viennent d'ordonner l'expulsion de 37 personnes vers leur pays d'origine. 18 d'entre elles l'ont rejoint effectivement et 19 autres sont dans le pipe à Casablanca. Les nouveaux expulsés s'ajouteront donc aux 19 Subsahariens qui ont été éloignés dernièrement suite aux évènements survenus au quartier Boukhalef dans la capitale du Détroit. Selon le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (GADEM), il s'agit de deux groupes distincts arrêtés pour tentative de passage illégal vers l'Europe. « Le premier groupe constitué de 18 personnes en majorité sénégalaises a été renvoyé vers son pays d'origine lundi et mardi derniers sans être présenté au tribunal », nous a déclaré Stéphane Julinet, chargé du Programme droit des étrangers et plaidoyer au GADEM avant de préciser que « le deuxième groupe composé de 17 personnes (15 hommes et 2 femmes) de nationalités sénégalaise, camerounaise et autres qui a été rejoint par deux autres personnes arrêtées dernièrement, attend toujours d'être fixé sur son sort. En effet, ces 17 individus ont été présentés mardi dernier devant le tribunal et ont fait l'objet d'une tentative de transfert à Casablanca en vue de leur expulsion du territoire national. **Une opération qui n'a été interrompue que provisoirement suite à l'intervention de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH)** de Tanger auprès des autorités puisque les 17 migrants ont été transférés de nouveau vers l'aéroport Mohammed V pour une nouvelle tentative d'expulsion». Pour le GADEM, ces expulsions n'augurent rien de bon puisqu'elles sont menées en violation des lois et procédures en vigueur. Cette association qui milite pour la défense des droits des migrants au Maroc a constaté que les personnes expulsées ont été présentées à la justice sans bénéficier du droit de se faire assister par des interprètes ou par des avocats et qu'elles n'ont pas bénéficié de leur droit de recours alors qu'elles disposaient légalement d'un délai de 10 jours pour faire appel. Pis, le GADEM considère que la décision d'expulsion de ces migrants est disproportionnée par rapport au délit d'immigration illégale dont elles sont accusées et qui est puni d'incarcération et d'amende et nullement d'expulsion du territoire. En effet, la loi 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Royaume du Maroc, à l'émigration et l'immigration irrégulières punit d'«une amende de 3.000 à 10.000 DH et d'un emprisonnement d'un à six mois, ou de l'une de ces deux peines seulement, toute personne qui quitte le territoire marocain d'une façon clandestine ». Les militants du GADEM se demandent donc comment un juge peut condamner des personnes à une peine qui n'existe pas dans la loi, en ajoutant que le seul délit qui peut être accessoirement puni d'interdiction du territoire (article 45 de la loi 02-03) n'est autre que la soustraction volontaire à l'exécution d'une décision (administrative) de reconduite à la frontière (pour séjour irrégulier) ou d'expulsion (pour menace grave à l'ordre public). D'après Stéphane Julinet, ces expulsions suscitent moult questions. D'autant qu'elles interviennent à quelques jours de la célébration du premier anniversaire de la mise en place de la nouvelle politique de migration au Maroc. «On se demande à quoi joue le ministère de l'Intérieur, lui, qui s'est engagé à mettre fin aux rafles et aux expulsions groupées. Est-ce la fin du moratoire ? On ne sait pas», s'est-il interrogé avant de poursuivre que «les moyens financiers mobilisés pour effectuer ces opérations d'expulsion appellent également plusieurs interrogations. Ces opérations coûtent de l'argent et on se demande où l'Etat va le chercher?», a-t-il conclu.

http://www.marocpress.com/fr/liberation/article-103321.html

Amnesty, manipulée ou complice ?

2M diffuse une vidéo accablante contre les prisonniers de Laâyoune

Victime d'une manipulation ou complice ? Les images diffusées dans la soirée du vendredi 19 septembre par 2M ne souffrent pas la moindre ambiguïté et valent tous les démentis. Dans la journée du vendredi 19, Amnesty International dont une délégation se trouvait au Maroc dans le cadre d'une campagne mondiale contre la torture, rend public un communiqué pour annoncer la grève de la faim de sept prisonniers détenus à la prison civile de Laâyoune. Selon Amnesty, ces prisonniers qui avaient été arrêtés en début d'année lors de manifestations à Laâyoune, ont décidé d'observer une telle grève de la faim pour protester contre des mauvais traitements dont ils auraient fait l'objet. Selon l'ONG, qui cite des «sources locales», ces détenus ont été «frappés violemment mercredi» par le personnel pénitentiaire et ont fait l'objet d'injures. Des témoins ont rapporté qu'ils souffraient de sévères contusions et de blessures aux poignets», a ajouté Amnesty. Le communiqué est immédiatement repris par le bureau de Rabat de l'Agence France Presse qui en fait trois dépêches successives. Au même moment ou presque, Aminatou Haidar, l'autoproclamée icône saharienne des droits de l'Homme, passe sur le plateau de France 24 pour dénoncer les violences exercées contre des détenus sahraouis en grève de la faim à la prison civile du chef lieu de la région Laâyoune-Boujdour. L'opération de communication est déclenchée. Ce que ne dit pas l'AFP, c'est que la veille, **une délégation de l'antenne locale du CNDH a entrepris une visite à la prison de Laâyoune et rencontré les sept prisonniers qui jusque-là se plaignaient de leurs conditions de détention et demandaient leur regroupement dans une même cellule. Un rapport complet de cette mission a été transmis au président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss Yazami.**

La riposte marocaine est sans faille. Dans son journal télévisé de 21h15, la deuxième chaîne de télévision diffuse les images qui en disent long sur la supposée grève de la faim des sept détenus de la prison de Laâyoune et les mauvais traitements dont ils auraient fait l'objet. La vidéo dure quelques minutes et on y voit l'un des détenus armé d'un tesson de bouteille, en train de s'automutiler. Il crie, hurle alors que des gardiens qu'il menace essaient de le secourir. La scène a été filmée par un gardien de l'établissement pénitentiaire et dément d'une manière cinglante les affirmations de l'ONG internationale basée à Londres. Selon les déclarations faites à 2M par le préfet de police de Laâyoune, quatre gardiens ont été blessés par le détenu en question. Ici, le choc des images dépasse et de loin le poids des mots. Le spectre de la grève de la faim est balayé d'un revers de la main. Quant aux violences physiques dont auraient été victimes les faux grévistes, elles ne sont plus qu'un mythe. Mais il faut l'admettre : le timing est bien choisi, la propagande séparatiste est rodée et jouit de relais à même de diffuser ses messages.

Restent enfin des questions auxquelles Amnesty International, qui est une ONG crédible et forte en matière de défense de droits humains, devra répondre. Amnesty a-t-elle été manipulée ? Ses activistes sont-ils tombés pieds joints dans le piège de la propagande séparatiste ? Ou au contraire, Amnesty a-t-elle fait preuve d'une complaisance coupable ?

L'appel d'Amnesty à l'élargissement aux droits de l'Homme du mandat de la mission de l'ONU au Sahara est déjà une première piste de réponse.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب المسؤولين بالاستجابة الفورية لمطالب المضربين المعتصمين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

بانشغال بالغ تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان الإضراب اللامحدود عن الطعام، الذي يخوضه كل من المصطفى ندير، صدقي رفيق، مناف عبد اللطيف وأحمو الشريف، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، منذ فاتح شتنبر 2014، والذين قرروا الدخول في هذا الاضراب عن الطعام، يوم 16 شتنبر 2014، من أجل التعجيل بالاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة، والمتمثلة في إدماجهم الاجتماعي وتسوية أوضاعهم المالية والإدارية؛ وذلك بعد انتظار عمر طويلا دون أن تجد وضعيتهم سبيلها إلى المعالجة المناسبة والمنصفة، وبعد تبخر العديد من الحلول واخلاف الكثير من الوعود.

والمكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يجد أنه لم يعد مقبولا استمرار هذه الوضعية، التي تعيد احياء مشاهد معاناة الماضي، مما يضطر معه الضحايا إلى القيام بالاعتصامات وخوض الاضرابات عن الطعام، ليعبر عما يلي:

- تضامنه مع المضربين في معركتهم من أجل التسوية الشاملة والعادلة لملفهم.
- مطالبته المسؤولين بالاستجابة الفورية لمطالب المضربين، تنفيذا للالتزامات الدولة بهذا الخصوص.
- دعوته المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره المكلف بالسهر على تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التدخل لدى رئاسة الحكومة من أجل الإسراع بحل هذا الملف.

http://www.demainonline.com/2014/09/21/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-3/

Société et Régions

La création de la richesse et de l'emploi au Maroc passe par la

Samedi, 20 septembre, 2014 à 14:59

Marrakech – La création de la richesse et de l'emploi au Maroc passe inévitablement par la promotion de l'esprit d'entreprenariat et d'initiative privée, a souligné vendredi soir, à Marrakech, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami.

"La promotion de l'entreprenariat est une nécessité vitale pour le Maroc et un moteur de croissance et de création d'emplois", a-t-il affirmé lors d'une rencontre organisée par le Centre des jeunes dirigeants d'entreprise (CJD) sous le thème "Entreprendre au Maroc: droit ou privilège".

http://www.mapexpress.ma/actualite/societe-et-regions/creation-richesse-lemploi-au-maroc-passe-promotion-lentreprenariat-driss-el-yazami/